



تشكلت الهيئة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية بتاريخ ٢٠٢٦/١/٧ م، برئاسة نائب الرئيس القاضي السيد زيدون سعدون وعضوية القاضيين السيدين صباح رومي و يحيى خضير المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت القرار الاتي :-

المميز/ المعارض عليه/المدعي/
المميز عليه/ المعارض /المدعى عليه/

ادعى المدعي لدى محكمة بداءة الكرخ أنه سبق وان وكله بالوكالة المدعى عليه العامة الصادرة من الكاتب العدل في البيع بالعدد ٢٠٢٢/١١/٩ لغرض اقامة عدة دعاوى ولم يتم الاتفاق على قيمة الاتعاب ، وبعد اكمال التزاماته وحسم الدعاوى قام بعزله عن الوكالة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١١ ورغم المطالبة بدفع اتعاب المحاماة الا انه ممتنع عن ذلك ، لذا طلب دعوته للمرافعة والحكم باجر مثل اتعاب المحاماة والذي قدره بمبلغ (عشرة ملايين دينار) وتحمليه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة، أصدرت محكمة الموضوع بالعدد (٢٠٢٤/ب/٥٢٥) وبتاريخ (٢٠٢٤/٢/٢١) حكماً غيابياً بحق المدعى عليه بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى مبلغاً مقداره (أربعة ملايين وخمسمائة الف دينار) عن اجر مثل اتعاب المحاماة ، ورد دعوى المدعى بالزيادة وتحميل الطرفين الرسوم والمصاريف مع تحميل المدعى اتعاب المحاماة، اعترض المدعى عليه على الحكم الغيابي طالباً بإبطاله ورد الدعوى، أصدرت محكمة الموضوع بالعدد (٢٠٢٤/اعتراضية/٥٢٥) وبتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٠ حكماً حضورياً بإبطال الحكم الغيابي المذكور أعلاه ورد دعوى المدعى وتحمليه المصاريف، طعن المعارض عليه المدعي بالحكم تمييزاً طالباً نقضه بعريضته المؤرخة في ٢٠٢٥/١١/٢٧.

القرار / لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لذا قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق لأحكام القانون ذلك ان دعوى المدعي (المميز) تضمنت مطالبة المدعى عليه (المميز عليه) بمبلغ الدين البالغ (عشرة ملايين دينار عراقي)، وحيث ان التحقيقات التي أجرتها محكمة الموضوع انتهت الى اعتبار المدعي عاجز عن اثبات دعواه ومنحته حق تحليف المدعى عليه اليمين الحاسمة وفق الصيغة المحررة ضبطاً في محضر جلسة المرافعة ليوم (٢٠٢٥/٩/٢١) في مرحلة الدعوى الاعتراضية ولعدم حضوره لأداء اليمين رغم تبلغه بصيغة اليمين في ٢٠٢٥/٩/٢٤ لذا اعتبرته المحكمة ناكلاً عن أداء اليمين فيكون قد خسر ما توجهت به اليمين وفقاً لنص المادة (١١٩/ثالثاً) من قانون الاثبات، وتكون دعواه فاقدة لسندها القانوني وموجبة للرد وهذا ما قضى به الحكم المميز، قرر تصديقه ورد عريضة الطعن التمييزي مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٢٦/١/٧ م.

نائب الرئيس
زيدون سعدون

